الأمم المتحدة

A/78/665

الجمعية العامة

Distr.: General
2 January 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البنود 13 و 117 و 122 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الأمن البشري

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بالنهوض بالأمن البشري منذ التقرير الأخير عن هذا الموضوع الصادر قبل 10 سنوات (A/68/685). ويقدم رؤى جديدة حول أفضل السبل للتعامل مع أزمات اليوم المعقدة، بما في ذلك الجهود المتضافرة لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

فنحن نواجه تحديات ناجمة عن أسباب عديدة تعرض بقاءنا وسبل عيشنا وكرامتنا لخطر محدق. ومع أننا واجهنا خلافات وانقسامات من وقت لآخر، فقد أظهرنا على مدار التاريخ عزمنا على توحيد الهدف من أجل عالم يسوده السلام والرخاء والكرامة للجميع. ومن المأمول أن نتمكن بالتركيز على الأمن البشري من تحقيق التضامن اللازم لإعادة تركيز جهودنا على ما جاء في الوثيقة المعنونة "نحن شعوب الأمم المتحدة".

190124 110124 23-26312 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واستنادا إلى أمثلة ملموسة ودروس مستفادة مستمدة من الحكومات والمجتمع الدولي، يعرض هذا التقرير الأدوات والاستراتيجيات والشراكات التي ثبت أنها تحد من المخاطر، وتعزز الثقة، وحيثما أمكن، تخفف من حجم ونطاق التحديات الحالية والناشئة وتمنعها. ومن خلال تحليل استشرافي يستند إلى الفهم المشترك للأمن البشري على النحو الذي حددته الجمعية العامة في قرارها 290/66، ينظر التقرير في الإجراءات المستقبلية للتكيف مع تغير المناخ، وإدارة الاقتصاد الرقمي، وتقليص الأوبئة، والحد من الفقر والجوع، وتضييق أوجه عدم المساواة، ومنع نشوب النزاعات والعنف والنزوح القسري.

أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملا بقرار الأمين العام إصدار تقرير رابع عن الأمن البشري لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وبالنظر إلى التطورات الكبرى التي حدثت منذ التقرير الأخير للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في عام 2013 (A/68/685)، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 290/66، يعرض هذا التقرير أمثلة بارزة لتطبيق نهج الأمن البشري من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويبين التقرير أن الأمن البشري هو إطار عملي تطبقه جهات فاعلة متنوعة على نطاق واسع للتصدي للتحديات المعقدة، وتسخير الدور المهم للأمم المتحدة وتعظيمه، وتعزيز التضامن فيما بين الحكومات وبين الناس وكوكب الأرض.

2 - فالحالة التي يعيشها العالم ونظامنا المتعدد الأطراف في حاجة ماسة إلى نُهج تعزز التعاون المتمحور حول التحديات المشتركة. ولئن كانت بعض التحديات هي نفس التحديات الواردة في التقرير الأخير عن الأمن البشري، فإن العالم اليوم يختلف اختلافا بيّنا عمّا كان عليه قبل 10 سنوات. فالأزمات المتعددة المستويات، سواء كانت ناجمة عن جائحة أو كوارث أو نزاعات، لم تعد أحداثا منعزلة تنحصر في بلدان أو مناطق معينة. والمآسي التي تحدث في قارة بعيدة يتفاعل بعضها مع بعض بطرق جديدة، وتصل إلى نطاق غير مسبوق وتمتحن الناس على كل الجبهات. والتقدم البطيء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو انعكاس للتحديات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، واتساع أوجه عدم المساواة، وتفاقم أزمات المناخ والفجوات الناشئة في مجال التحول الرقمي. ومع أن هذه المسائل قد تبدو متمايزة، فإن تطبيق نهج الأمن البشري يتيح فرصا لإيجاد أرضية مشتركة لدى التصدي للدوافع الكامنة وراء التحديات الراهنة والمستجدة.

3 - وفي ضوء هذه الخلفية، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا خاصا في عام 2022 بعنوان *التهديدات الجديدة للأمن البشري في عصر الأنثروبوسين: المطالبة بمزيد من التضامن*. وكشف التقرير، الذي أيده الأمين العام، عن مفارقة: فالناس في متوسطهم هم الآن أطول أعمارا وأوفر صحةً وأكثر ثراءً، ومع ذلك فهم أكثر شعورا بانعدام الأمن. وذهب واضعو التقرير إلى وجاهة التوسع في تطبيق نهج الأمن البشري في مواجهة جيل جديد من التهديدات المترابطة. وأبرزوا الارتباط القوي بين انخفاض مستويات الثقة وتزايد الشعور بانعدام الأمن، وشددوا على الحاجة إلى تجاوز النهج المجزأة من أجل النظر في الترابط بين الناس، وبين الناس والكوكب. ويتضمن التقرير الخطوط العريضة للكيفية التي يمكن أن يكون بها النهوض بالأمن البشري وسيلةً لتعزيز الإنصاف وإعادة بناء الثقة. وأدى إصداره إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالأمن البشري في العام نفسه. وكان الهدف الرئيسي للفريق العامل هو النظر في الكيفية التي يمكن بها لنهج الأمن البشري أن يبرز المواطن التي لا يُنتبَه إليها في تقييم التحديات المترابطة الحالية والناشئة التي تتطلب استجابات متكاملة لتلبية الأولويات الاستراتيجية للأمم المتحدة، بما في ذلك التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - ويستند التقرير الحالي إلى ما جاء في التقرير الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى توصيات الفريق العامل، فضلا عن المعلومات المستمدة من استقصاء عالمي بشأن الأمن البشري أجري في عام 2021 بمدخلات من الدول الأعضاء والبرلمانيين ومنظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني؛ وإلى استقصاء ثانٍ مصمم خصيصا أجري في عام 2023 للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛ وإلى مشاورات أجراها المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأمن البشري مع دول أعضاء في حزيران/يونيه 2023؛ وإلى تحليلات متعمقة للدروس المستفادة من البرامج المتعلقة بالأمن البشري من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

ثانيا - تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري

5 - في السنوات العشر الماضية، حدثت طفرة في الأنشطة المتصلة بالأمن البشري على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي من جانب جهات معنية متنوعة، منها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

الفهم المشترك للأمن البشري

6 - كان اتخاذ القرار 290/66 معلما مهما في جهود النهوض بالأمن البشري. ففي ذلك القرار، وافقت الجمعية العامة على أن الأمن البشري يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها. ووافقت الجمعية أيضا على فهم مشترك يتضمن المبادئ التالية:

(أ) حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ولجميع الأفراد، وبخاصة قليلو الحيلة، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز وفي إتاحة فرصة متساوية لهم للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه؛

(ب) يتطلب الأمن البشري اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وجميع المجتمعات وتمكينهم؛

(ج) يقر الأمن البشري بأوجه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان ولا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) يختلف مفهوم الأمن البشري عن مفهوم المسؤولية عن الحماية وإعمالها؛

(هـ) لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على استعمال القوة أو التدابير القسرية أو التهديد باستعمالها. ولا يحل الأمن البشري محل أمن الدول؛

(و) يرتكز مفهوم الأمن البشري على تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤاتية للأمن البشري تتباين كثيرا من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر وداخل البلدان نفسها، فإن الأمن البشري يعزز الحلول الوطنية الملائمة للواقع المحلي؛

(ز) تعمل الحكومات بالدرجة الأولى على أن تكفل لمواطنيها البقاء وسبل كسب الرزق والكرامة وهي المسؤولة عن ذلك في المقام الأول. ويتمثل دور المجتمع الدولي في تكملة العمل الذي تضطلع به الحكومات وتقديم الدعم اللازم لها، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للأخطار القائمة والمستجدة. فالأمن البشري يتطلب مزيدا من التعاون والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني؛

(ح) يجب تطبيق مفهوم الأمن البشري في ظل الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية على نحو تام وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا ضمن نطاق الولاية المحلية للدول. ولا يستوجب الأمن البشري التزامات قانونية إضافية من جانب الدول.

7 - وهذا الفهم المشترك، الذي تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء، قد استُرشد به في تطبيق مفهوم الأمن البشري على نطاق منظومة الأمم المتحدة وهو يكفل أن يكون تطبيق ذلك المفهوم مستندا بعمق إلى ميثاق الأمم المتحدة.

التطبيق الوطني لمفهوم الأمن البشري

8 - مفهوم الأمن البشري يعزز الحلول النابعة من الواقع المحلي. وهو أداة تستند إلى المسؤولية الوطنية وتستخدمها الحكومات لتحطيم الجزر المؤسسية المنعزلة وتعزيز التدابير المتكاملة المستخدمة لمواجهة التحديات المترابطة. فمن خلال جعل بقاء البشر وسبل عيشهم وكرامتهم في محور الاهتمام، تستطيع الحكومات بتركيزها على الأمن البشري أن تجد حلولا للتحديات المعقدة.

9 - واستنادا إلى الاستقصاءين العالميين والمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، تبين الأمثلة الواردة في هذا التقرير كيفية إدماج نهج الأمن البشري في الأطر والسياسات الوطنية، وفي المبادرات وعمليات التخطيط المتصلة بالتنمية المستدامة. وتفيد مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان بأنها تراعي الأمن البشري في دساتيرها واستراتيجياتها الأمنية الوطنية وأطر سياساتها المحلية وفي المساعدة الإنمائية الرسمية.

10 - فاستراتيجية الأمن الوطني لنيجيريا، على سبيل المثال، تعكس تحولا إلى استراتيجية شاملة تشدد على الأمن البشري، ويعترف إطار الأمن الوطني لمنغوليا بأهمية اتباع نهج شامل يضمن حماية الناس وتمكينهم. وبالمثل، تعطي استراتيجية فانواتو للأمن الوطني لعام 2019 الأولوية للقدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ والعدالة وحقوق الإنسان والأمن البشري للمضي قدما نحو اتباع نهج متكامل يرتكز على الحاجة إلى معالجة أشد التهديدات التي تواجه البلد إلحاحا وأكثرها انتشارا.

11 - وتجسد أطر التعاون الإنمائي والسياسة الخارجية أيضا تطبيقات متنوعة لمفهوم الأمن البشري تسترشد بالأولويات الوطنية. فالوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي تجعل الأمن البشري جزءا من سياق بناء السلام، وأحد أبعاده الأربعة المتعلقة بالفقر. وفي اليابان، يشكل الأمن البشري المبدأ الأساسي لاستراتيجيتها الأمنية الوطنية، وقيمة عالمية يتم على أساسها تعزيز التعاون الدولي لحل القضايا العالمية ومبدأ توجيهيا لتعاونها الإنمائي. وتطبق شيلي نهج الأمن البشري في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر، ومحاربة الفساد، ومكافحة الإرهاب.

12 - وعلاوة على ذلك، تؤكد الاستقصاءات والمشاورات مع الدول الأعضاء أن مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان تسلم بقيمة الأمن البشري لدعم عملية تخطيط وطني شاملة محورها الإنسان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي كابو فيردي، أُدمج نهج الأمن البشري في خطط التنمية البلدية، مما يكفل وجود إطار قوي للإدارة يربط بين توفير الخدمات العامة وإشراك المجتمعات المحلية والحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة للعقد القادم.

13 - وتبرز مبادرة "حياة كريمة" التزام الحكومة المصرية بمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد من منظور كرامة الإنسان. وتوفر المبادرة إطارا لتكامل الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية لتقديم خدمات شاملة للمجتمعات المحلية، ولا سيما للمجتمعات الأبعد عن اللحاق بالركب. ويدعم المبادرة فريق الأمم المتحدة القطري في مصر وقد استُفيد في وضعها من الدروس المستخلصة من مشروع "حياة" في مصر، الذي تم تمويله من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

14 - وأخيرا، شددت بعض الدول الأعضاء أيضا على أن يكون تركيز الأمن البشري على التوقي ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن باعتبار ذلك إسهاما مهما في تعزيز الاستقرار وصون التنمية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يحتل الأمن البشري موقعا محوريا في دستور البلد وخطته الإنمائية الوطنية، حيث يوفر إطارا عمليا لتيسير المشاركة المجدية للناس في المناقشات المتعلقة بالتنمية والأمن، بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين استجابة السياسات للاحتياجات المحلية والحد من أوجه عدم المساواة[1]. وفي المكسيك، يتجسد نهج الأمن البشري في السياسات الوطنية المتنوعة المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار والهجرة واللاجئين واللجوء والسلامة العامة. ويعتبر أيضا إطارا مهما للتصدي لخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة غير المشروعة[2].

المنظمات الإقليمية

15 - على مدى العقد الماضي، اعتمدت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نهج الأمن البشري في المسائل المتعلقة بالاستجابة الإنسانية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه هذه المنظمات في التصدي للتحديات العابرة للحدود والاستفادة من الشبكات والمزايا المتنوعة للتضامن والعمل التعاوني. وفي هذا الصدد، ساعد نهج الأمن البشري على تحديد نهج إقليمي لمواجهة التحديات المشتركة عن طريق وضع استراتيجيات متعددة الأبعاد، وتحسين اتساق السياسات، واستحداث أدوات لتقييم المخاطر ورصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة والسلام والأمن في جميع البلدان.

16 - وتدمج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا نهج الأمن البشري في أطر السلام والتنمية منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. ونتيجة لذلك، يظهر نهج الأمن البشري في "خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها"، التي تركز على توفير إطار تحوّلي لضمان حصول الأفراد والأسر والمجتمعات على الدعم والفرص لإشاعة الازدهار والسلام في القارة. وتلتزم إحدى المبادرات الرئيسية لخطة عام 2063 وهي مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، بجعل السلام حقيقة واقعة لجميع الشعوب الأفريقية وبإنشاء مؤشر أفريقي للأمن البشري لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أدمجت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا نهج الأمن البشري في الاستراتيجيات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الأطفال والنهوض بهم.

17 - ويحتل الأمن البشري أيضا موقعا محوريا في الأطر الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، بدءا بخطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين التي اعتمدها منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2007. وفي وقت لاحق، وضع المنتدى إطار الأمن البشري لتوفير أساس مشترك وتوجيه استراتيجي لتحسين تطبيق نهج الأمن البشري في مبادرات السلام والأمن والتنمية داخل المنطقة. وفي عام 2018، اعتمد المنتدى إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي، الذي أقر فيه بأهمية وجود مفهوم واسع للأمن يعطي الأولوية للأمن البشري والأمن البيئي والتعاون الإقليمي في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ وعواقبهما المتعددة الأبعاد في جميع جوانب الحياة والمجتمع.

(1) مساهمة خطية مقدمة من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة عقب المشاورة غير الرسمية بشأن الأمن البشري في 20 حزيران/يونيه 2023.

(2) على نحو ما أفادت به حكومة المكسيك ردا على الاستقصاء الذي أجرته وحدة الأمن البشري، والمناقشات غير الرسمية بشأن الأمن البشري، واجتماعات فريق أصدقاء الأمن البشري.

18 - ومع تصاعد الأزمات المعقدة في جميع أنحاء المنطقة العربية في العقد الماضي، الذي قوض فرص التنمية المستدامة في المنطقة، شجعت الكيانات الإقليمية على اتباع نهج شامل إزاء السلام والتنمية. فعلى سبيل المثال، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية تقريرا إقليميا[3] دعا إلى وضع إطار متكامل يرتكز على الأمن البشري للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أزمات متعددة الأوجه ومتكررة. وفي عام 2018، كان الأمن البشري ضمن ما جسده إعلان تونس بشأن الحد من مخاطر الكوارث الذي اعتمده المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث. وفي عام 2022، أعلنت جامعة الدول العربية انطلاق مبادرة بشأن الحلول المستدامة للأمن البشري باعتبارها إطارا لجهود التنمية المستدامة، بما في ذلك تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

19 - وتطبق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ وقت طويل نهج الأمن البشري لتعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بأمن المواطنين والهجرة والصحة. فعلى سبيل المثال، وضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطة التنمية الشاملة لجنوب المكسيك وجنوبها الشرقي والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس في أيلول/سبتمبر 2021، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلب رؤساء البلدان الأربعة لتناول مسألة الهجرة من منظور أوسع من خلال إطار الأمن البشري. وتُبرز الخطةُ من خلال إعلاء كرامة المهاجرين واللاجئين وحقوقهم التفاعلَ بين النزوح والفقر المزمن والجريمة المستحكمة والعنف وتغير المناخ. وبالمثل، استخدم مجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إطار الأمن البشري لتعزيز اتباع نهج شامل إزاء الصحة العامة، وأدمجت اللجنة الدائمة لمنع الجريمة في أمريكا اللاتينية مفهوم الأمن البشري في أطرها المتعلقة بمنع الجريمة والحد من العنف.

20 - وجُسد مفهوم الأمن البشري أيضا في الاستراتيجيات المدعومة من الاتحاد الأوروبي. فقد حددت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003 نهج الاتحاد الأوروبي لبناء الأمن البشري عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والمساعدة في التنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وانعدام الأمن. ومنذ ذلك الحين، أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتعزيز الأمن البشري في دليله الاستراتيجي للأمن والدفاع.

تطبيق المفهوم في منظومة الأمم المتحدة

21 - يتعاون صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ عام 1999، في مواجهة الترابط المتزايد للتحديات ونظرا لأهمية شراكات أصحاب المصلحة المتعددين والحاجة إلى تيسير اتخاذ تدابير شاملة ووقائية محورها الإنسان بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لدعم التنمية المستدامة والعمل المناخي والحفاظ على السلام. وتدلل ثروة الدروس المستفادة من هذه المبادرات على قيمة الأمن البشري كإطار تنفيذي للتصدي للمخاطر التي تهدد بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم.

22 - ومن أولويات الأمين العام أن تكون منظومة الأمم المتحدة اليوم وغدا على مستوى المهام المنوطة بها. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتُمدت إصلاحات أساسية، بما في ذلك إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين، لكي تكتسب المنظمة مزيدا من المرونة والتكامل والطابع الاستباقي. وكان الأمن البشري عنصرا مكملا لهذا الجهد بتوفيره إطارا لدراسة حلول أكثر تكاملا تطبق عبر مختلف الركائز والمؤسسات والولايات للتصدي

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، *تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية* (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

للتحديات المترابطة والمعقدة. وقد أوضحت البرامج المتنوعة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري في بلدان كثيرة منها غواتيمالا وإندونيسيا وجامايكا وكينيا وليبريا وطاجيكستان كيف يوسع هذا النهج خيارات الاستجابة المتاحة للحكومات والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.

23 - وأسهم هذا التحول في المنظور أيضا في إحداث تغييرات بنيوية لتعزيز التكامل من خلال جملة أمور منها إنشاء آليات تنسيق بين الوكالات وبين الوزارات. وهذا يمكّن الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من العمل بفعالية أكبر عند نقاط تقاطع القضايا التي يمكن أن يؤدي فيها اكتشاف الثغرات وتحديد أوجه التآزر إلى زيادة التأثير وفعالية التكلفة. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من خلال تطبيق نهج الأمن البشري، ببناء قدرة وزارات الصحة على تقييم تأثير التفاعلات بين تغير المناخ والهجرة والأمن الغذائي والفقر من حيث تأثيرها على تخطيط الصحة العامة. ومن خلال منابر التعاون المشتركة بين الوزارات، ساعد هذا النهج على تشكيل نظم الرعاية الصحية الأكثر استجابة للمحدِّدات الاجتماعية للصحة واحتياجات الفئات التي قد تكون في أوضاع هشة، مثل السكان الأصليين والنساء والشباب.

24 - ولكي يتحقق تقدم ذو مغزى في القضايا المتجذرة أو المعقدة مثل الإقصاء والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهجرين والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع، من بين أمور أخرى، لا بد من وجود أطر حوكمة شاملة للجميع تستند إلى المشاركة والحوار والتي يمكنها، بمرور الوقت، إحداث تحول في العلاقات والديناميات الاجتماعية. ومن خلال إعطاء الأولوية للاستراتيجيات الرامية إلى تمكين الناس، وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على المشاركة في العمليات الجماعية وإيجاد منابر للمشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، عززت مبادرات الأمن البشري الروابط وأعادت إنشاء الشبكات المجتمعية التي تخلق الاستقرار والتماسك، وبالتالي تسهيل العمل بشأن القضايا الحساسة.

25 - ومن الأمثلة على ذلك مبادرة في طرابلس، لبنان، وهي مدينة ساحلية بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية، تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين من جميع أنحاء المنطقة. وبسبب تأثرها بالتوترات الطائفية وأوجه القصور الإنمائية الكبيرة في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ساعد تقييم شامل وتشاركي للأحياء والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من منظور الأمن البشري المدينة على تحديد فهم مشترك للتحديات المشتركة واحتياجات ومواطن ضعف كل فئة. وساعد الحوار المجتمعي الذي شمل السلطات المحلية ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على وضع خطة تعاونية لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها التقييم، وتعزيز الثقة بين الفئات، وتحسين العلاقات بين الطوائف، وتوسيع نطاق فرص كسب الرزق في بيئة تتسم بدينامية وتعقيد شديدين.

26 - وأبرزت ردود المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستقصاءات التحدي المتمثل في ضمان تحقيق نتائج طويلة الأجل في بيئة تمويلية وتشغيلية لا تزال تحفز التدخلات القصيرة الأجل. وإزاء هذه الخلفية، تحقق استراتيجيات الأمن البشري نتائج تعزز الثقة والتعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات من خلال الجمع بين المبادرات النابعة من المجتمع المحلي والجهود الرامية إلى تهيئة بيئة سياساتية تُدمج الأفكار والتطلعات والشواغل المحلية إدماجا كاملا. وكان تكرار هذه المبادرات وتوسيع نطاقها إسهاما حاسما من إسهامات نهج الأمن البشري في ضمان استدامة التحسينات الملموسة في حياة الناس.

ثالثا - الأمن البشري كأداة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

27 - في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها ببذل كل الجهود لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030. وشددت على الحاجة إلى الثقة المتبادلة والتضامن العالمي لدعم المستقبل المشترك للأجيال الحالية والمقبلة. وفي الوقت نفسه، يعاني اليوم أكثر من 1,1 بليون شخص من الفقر الحاد المتعدد الأبعاد[4]، الذي يتفاقم بسبب أزمات متعددة غالبا ما تكون معقدة ومترابطة وذات تداعيات. وفي هذه البيئة، يكون العمل في جزر منعزلة غير فعال ومَشوب بالقصور ومكلف. وكما يتضح من تطبيق نهج الأمن البشري من جانب منظومة الأمم المتحدة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ومن الاستقصاءات التي عممت على أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يكمل نهج الأمن البشري الأدوات والاستراتيجيات القائمة، ويعزز الأطر التحليلية، ويدعم العمل المحلي لزيادة الجهود المجتمعية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ ويعالج الروابط المتبادلة بين تلك الأهداف ويعزز اتساق السياسات لتعظيم أوجه التآزر؛ ويمكِّن من الوفاء بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب وتحسين المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب.

تعزيز الأطر التحليلية وتدعيم الحوكمة المحلية لمعالجة أهداف التنمية المستدامة المترابطة

28 - وُضعت خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على اعتبار أنها مجموعة أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ويؤكد النطاق المحض لتحديات اليوم المترابطة وتعقيدها الحاجة إلى طرق متكاملة للتحليل والتخطيط وإقامة الشراكات والتمويل. واستنادا إلى جمع البيانات المصنفة وتحليلها محليا، تعالج برامج الأمن البشري، إدراكا منها للتحديات المتعددة التي تواجهها الحكومات والشعوب، ما متوسطه ستة إلى سبعة من أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة من خلال تحديد أوجه الترابط ذات المغزى بين المخاطر والاحتياجات ومواطن الضعف داخل منطقة محلية معينة. ويسخر هذا النهج المنطلق من القاعدة الخبرات والمزايا المحلية ويعزز الرابطة الأساسية بين السلطات الوطنية والمحلية لتحقيق جهود تشمل الحكومة بأكملها ويمكن أن يحفز إحراز نتائج إيجابية في مختلف القطاعات وأن يجعل المبادرات المحلية الناجحة تسهم في العمليات وترتيبات التمويل الوطنية.

29 - فعلى سبيل المثال، في عام 2019، اجتمع ممثلون عن الحكومات الوطنية والمحلية والمنسقون المقيمون ومناصرون محليون من السنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا لتحديد نموذج لتسريع مجموعة متنوعة من أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال نهج الأمن البشري. واستند النموذج إلى تعزيز جمع البيانات الشاملة والمصنفة، بوسائل منها الجهود النوعية داخل المجتمعات المحلية لمعالجة الثغرات واكتساب فهم شامل للتحديات المترابطة والقدرات والموارد داخل المجتمعات المحلية. وتسلط الدروس الأولية الضوء على أهمية التحليل المخصص للسياق المعني للكشف عن أوجه التآزر القابلة للتفعيل التي تعالج أهم العقبات التي تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، فضلا عن قيمة اتباع نهج متعدد المستويات بالتنسيق مع المجتمعات المتضررة.

(4) Global Multidimensional Poverty Index 2023, *Unstacking Global Poverty: Data for high impact action*. (UNDP and Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2023)

تحصين أهداف التنمية المستدامة ضد تحديات المستقبل من خلال التحليل والتخطيط الواعيين بالمخاطر

30 - من الدروس الحاسمة المستخلصة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ضرورة زيادة الاستثمار في التأهب وفي استراتيجيات حماية مكاسب التنمية من مخاطر التطورات السلبية. وفي حين أن توقي جميع الأزمات لن يكون أمرا ممكنا، فإن تعزيز التعاون العالمي والإقليمي، إلى جانب نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة، وآليات الاستجابة السريعة على جميع المستويات، بما في ذلك منصة الطوارئ للأزمات العالمية، ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة، كل ذلك سيساعد على التخفيف من آثار الأزمات. وتكتسي نفس القدر من الأهمية الأطرُ التي تحدد بشكل أفضل المخاطر الناشئة وتصورات الناس لهذه المخاطر وتأثير هذه المخاطر في مجالات متعددة من حياة الناس. ويضفي نهج الأمن البشري مزيدا من الدقة على التشخيصات الاستباقية لتحسين إرشاد الاستراتيجيات المصممة خصيصا لبناء القدرة على الصمود والتأهب. ومن ثم فهو يدعم الإدماج المنهجي للتوقي في تخطيط التنمية وتخطيط العمل المناخي.

31 - وفي العقد الماضي، ركزت نسبة تزيد عن أكثر من 70 في المائة من حافظة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري تركيزا صريحا على التوقي وتعزيز الاستجابات الاستباقية للقضايا الناشئة، وكان لها تركيز أعمق على الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء التحديات المزمنة أو المهملة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة لمنتدى جزر المحيط الهادئ طبقت نهج الأمن البشري لوضع إطار إقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الانتقال المرتبط بالمناخ من أجل الإدارة الاستباقية لآثار تغير المناخ على النزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها وآفاق التنمية والسلامة الوطنية والثقافية. ومن خلال فهم الشواغل الأكثر إلحاحا للمجتمعات، إلى جانب تحليل تأثير المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث، حصلت الحكومات على معلومات محددة لتكييف السياسات الوطنية وتحديد المجالات التي يكون فيها التعاون الإقليمي أمرا بالغ الأهمية للحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في جميع أنحاء جزر المحيط الهادئ.

الوصول إلى من هم أكثر تأخرا عن الركب والنهوض بالمساواة بين الجنسين

32 - انعكس بشكل مأساوي اتجاهُ التفاوت في الدخل العالمي إلى التقلص المستمرُ منذ عقود. وهذا الانعكاس له أثر غير متناسب على النساء والأطفال والسكان الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والمهاجرون واللاجئون والنازحون. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الوصول إلى مَن هم أكثر تأخرا عن الركب. وتمشيا مع النهج القائمة على الحقوق، يكفل نهج الأمن البشري فهما شاملا للظروف الهيكلية والجغرافية والقائمة على الهوية التي تؤدي إلى التهميش والحرمان. ويتيح ذلك وضع استجابات على مستوى السياسات تكون شاملة وتعزز الإنصاف والشمول للجميع وتقترن باستراتيجيات مصممة خصيصا لمعالجة الحواجز التي تحد من استفادة الناس من التحول الذي تعد به أهداف التنمية المستدامة.

33 - وكمثال على ذلك، وفي مقاطعة السند في جنوب شرق باكستان، كان تعزيز زيادة إدماج النساء والفتيات في القوة العاملة والتعليم عنصرا حاسما لتوسيع نطاق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن المنطقة شديدة التأثر بحالات الجفاف والفيضانات المستمرة وتعتمد على الزراعة، أدت مبادرة تمت من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري إلى تشجيع بذل جهود متكاملة لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وتدعيم التنمية المحلية. ونتيجة لذلك، أتيحت للنساء إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق. ومن خلال التدريب على توليد الدخل وإدارة الموارد الطبيعية، أسفر التعلم من الأقران عن حشد شبكات مجتمعية، مما سمح بمزيد من تكرار المبادرات وتوليد الدخل والقدرة على مواجهة مخاطر الكوارث.

توسيع نطاق الشراكات وتجميع الموارد

34 - أدى عبء الديون، الذي تفاقم بسبب الأزمات الأخيرة والتزامات التمويل غير الملباة، إلى تقييد قدرة العديد من الحكومات على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكتسي آليات تخفيف عبء الديون والتمويل الجديد الطويل الأجل الميسور التكلفة، على النحو المطلوب في اقتراح الأمين العام المتعلق بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة وموجزه السياساتي بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي (A/77/CRP.1/Add.5)، أهمية حيوية لمعالجة أوجه القصور في تمويل الأهداف وتعزيز وسائل التنفيذ. وفي الوقت نفسه، يدعو نهج الأمن البشري إلى اتخاذ إجراءات لعدم المساس بالنفقات الاجتماعية على الغذاء والصحة والتعليم وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. وينبغي للبلدان المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكفل ألا تؤدي السياسات المالية المتعلقة بالتعافي من الأزمات المالية إلى تخفيضات في شبكات الأمان الاجتماعي لأكثر الفئات ضعفا. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تواصل دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين، الذين يؤدون دورا رئيسيا في دعم البلدان المستفيدة من البرامج للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

35 - ومع أن هناك حاجة ماسة إلى تمويل ضخم وميسور التكلفة وطويل الأجل لأهداف التنمية المستدامة، فإن الدروس المستفادة من العديد من ترتيبات التمويل الجماعي التي وضعها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري تؤكد أهمية تجميع الموارد من مجموعة واسعة من المساهمين على المستوى القطري. ويمكن أن يكون التمويل الأولي في إطار هذا النموذج شديد الفعالية في تعبئة موارد إضافية تتجاوز بكثير الاستثمار الأصلي، مما يؤدي إلى توسيع شبكة المتعاونين. فعلى سبيل المثال، أدى استثمار أولي قدره 3,8 ملايين دولار من قبل الصندوق الاستئماني لمبادرةٍ في مجال الأمن البشري في منطقة بحر آرال في أوزبكستان إلى قيام حكومة أوزبكستان بإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للأمن البشري في منطقة بحر آرال، حيث حشدت 20 مليون دولار من شركاء متنوعين.

رابعا - إطار العمل

36 - نمر اليوم بأوقات يشوبها عدم اليقين ونواجه فيها تحديات معقدة ناشئة عن تضافر الضغوط الكوكبية، والتقدم التكنولوجي، والتحولات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، واتساع أوجه عدم المساواة، والفجوات بين الجنسين. والابتعادُ عن نهج الاستجابة للأزمات بعد وقوعها نحو نهج أكثر استباقية واستشرافا للمستقبل يبني قدرة الناس والحكومات على الصمود بما يمكنهما من التأهب للتحديات الحالية والمستقبلية والاستجابة لها والتأقلم معها يتطلب اتباع نهج شامل يمزج بين الأدلة والعمل ويؤدي إلى تحسينات ملموسة في بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم.

37 - ونهج الأمن البشري يوفر هذا الإطار. فهو يقدم نموذجا متعدد المستويات يربط الواقع المحلي بالديناميات الوطنية والإقليمية وبالاتجاهات الكبرى الأوسع نطاقا ويتطلب النظر من منظور استشرافي أطول أجلا لتعزيز القدرة على الصمود وتجنب المعاناة الإنسانية. ويساعد على تحديد المواطن غير المنتبه إليها في فهم تحديات اليوم المتعددة الأوجه ويعزز الاتساق عند تقاطع الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. كما يعزز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الأدوار الأساسية للحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، ويوجه الجهود التعاونية التي تؤدي إلى مزيد من الحوار وزيادة الثقة والتضامن الأعمق في الرؤية والعمل.

ربط الواقع المحلي بالديناميات الوطنية والإقليمية والعالمية

38 - في هذا العصر الموسوم بالترابط المفرط حيث يمكن أن يكون للأزمات المحلية أصداء بنيوية أوسع نطاقا ويمكن للصدمات العالمية أن تمس بسرعة كل جانب من جوانب الحياة والمجتمع، فإن الحلول القصيرة الأجل أو المجزأة أو ذات الفاعل الوحيد أو القضية الواحدة لا تكون فعالة. وفي الوقت نفسه، ونظرا لتنوع السياقات، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع عند تقييم تأثير أزمات اليوم على الناس والمجتمعات. ويوفر التركيز على الاحتياجات ومواطن الضعف على المستوى المحلي فهما دقيقا ومفصلا للتأثير المشترك لهذه الأزمات على الناس. ويمكن ترجمة هذه المعرفة إلى أفعال، بما يوفر معلومات لصوغ استجابات مصممة خصيصا على المستوى المحلي، فضلا عن إتاحة إجراء تحليل قيّم لقياس الآثار غير المباشرة للأزمات على المستويين الوطني والإقليمي بل وعلى المستوى العالمي. ومن خلال هذا المنظور، لا تنفصل التحديات داخل مجتمع محلي معين عن التطورات الأوسع نطاقا، مما يجعل التحليل المستقبلي ديناميكيا وهادفا وفعالا، ويؤدي إلى مزيد من الاتساق لمعالجة آثار الصدمات كما تتجلى على مستويات مختلفة.

39 - فعلى سبيل المثال، يتمثل الخط الأمامي للعديد من أزمات اليوم في المدن والحكومات المحلية، التي تقع بالقرب من الناس. ومن خلال التواصل بشكل متكرر مع المجتمعات المحلية، تصبح تلك المجتمعات على دراية أفضل بما هو مطلوب لحماية الناس وتمكينهم وقادرة على توجيه هذه المعلومات إلى استراتيجيات وطنية أكثر تجاوبا. وبوصف تلك المجتمعات جهات شريكة محلية، فإنها تشكل قنوات بالغة الأهمية لبناء الثقة في المؤسسات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وفهم أولويات وقدرات جهات فاعلة متنوعة. وتتطلب الحلول الفعالة، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية، مشاركة السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة. وبالمثل، تقع على عاتق الجهات الفاعلة الإقليمية أدوار خاصة تجعلها أساسية لمعالجة القضايا موضع الاهتمام المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

معالجة المواطن غير المنتبَه إليها في تحديات اليوم المتعددة الأوجه وتعزيز الاتساق

40 - بالإضافة إلى تعزيز التكامل المتعدد المستويات، يتمثل أحد العناصر الأساسية لإطار الأمن البشري في تشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات يشمل المجتمع بأسره في مختلف المؤسسات والولايات. والتكامل لا يتعلق فقط بتحسين الكفاءة والفعالية. بل يلزم أيضا تحديد المواطن غير المنتبَه إليها في الكيفية التي تؤدي بها الصدمة أو الأزمة إلى عواقب غير مقصودة أو غير متوقعة. فعلى سبيل المثال، وكما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير خاص في عام 2022، كان ستة من كل سبعة أشخاص في العالم يشعرون بعدم الأمان قبل جائحة كوفيد-19[(5)]، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المرتفع جدا، مما يؤكد أن الزيادة في الدخل لا يصحبها تلقائيا شعور بالاستقرار والرفاه والحماية من المخاطر المتنوعة. واستنادا إلى نتائج التقرير، يوجد اليوم جيل جديد من التهديدات التي يتفاعل بعضها مع بعض، مما يؤثر بشدة على شعور الناس بالاستقرار والأمن. وهذا الفهم حاسم الأهمية في صياغة الاستجابات التي ستكون فعالة في إدارة العواقب المتعددة الأبعاد للتحديات الحالية والمستقبلية.

(5) UNDP, *New Threats to Human Security in the Anthropocene: Demanding Greater Solidarity*, special report (New York, 2022).

41 - واتباع نهج متعدد القطاعات قائم على التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة أمر ضروري في السياقات الهشة والمأزومة لمنع تجدد التوترات وتعزيز الاستقرار والانتعاش والتنمية الطويلة الأجل. ويجب أن يتم، باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره، معالجة مزيج المظالم المحلية النابعة من عوامل هيكلية، بما في ذلك الحرمان الناجم عن الظواهر المناخية، والنزوح الواسع النطاق للأشخاص من المدن أو البلدان المجاورة، ووجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة غير المشروعة، إلى جانب أمور أخرى. ويشمل ذلك تعزيز التعاون والاتساق بين مختلف الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام من خلال إطار متكامل يوفر الأساس المنطقي والأدلة للشراكة القائمة على الحد من الضعف وبناء القدرة على الصمود.

تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمل التشاركي

42 - يجب أن يكون التعاون المتعدد الأطراف جامعا، وأن يشمل جهات فاعلة متنوعة من خلال عمليات مترابطة للحوار وصنع القرار من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وأن يشمل منظورات الأفراد والمجتمعات المحلية لتعزيز فاعليتهم وقدرتهم على الصمود، وأن يدمج أولوياتهم في العمليات الوطنية والعالمية. وبالإضافة إلى الجهات الفاعلة من القطاع العام والمجتمع المدني، يشكل القطاع الخاص شريكا أساسيا. فالشركات الخاصة تطلق شرارة التقدم في التكنولوجيات الجديدة، وتدير تدفقات الأموال والاتصالات العالمية، وتقدم معظم سلعنا وخدماتنا. لكنها تساهم أيضا في انبعاثات الكربون العالمية والتلوث والتدهور البيئي والتهديدات الرقمية. غير أن مشاركة القطاع الخاص في إيجاد حلول للتحديات العالمية كثيرا ما كانت وقتية وغير منهجية.

43 - وبتركيز نهج الأمن البشري على الجهود التعاونية، فإنه يساعد على استحداث أشكال منظمة ومستديمة من المشاركة من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية، التي لا غنى عن مشاركتها للتوصل إلى حلول مربحة للجميع تعالج التحديات المعقدة والقضايا موضع القلق المشترك، مثل الاستدامة وحماية البيئة وحماية الخصوصية والمساواة بين الجنسين.

تعزيز التضامن بين الأجيال وبين المجتمعات وبين الناس والكوكب

44 - يتوقف تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم على ما إذا كانت فوائد التعاون الدولي شفافة وملموسة وعادلة. ويتطلب تحقيقهما تلبية مطالب اليوم بطرق تصون مصالح الأجيال المقبلة. وينطوي ذلك على إدارة التحديات العالمية من خلال توزيع التكاليف والأعباء بشكل عادل والنظر إلى الأمور من منظور يجمع بين نظرة الجيل الواحد والنظرة المشتركة بين الأجيال. وفي هذه البيئة، يعني التضامن الالتزام بالنظر المنهجي في أن أمن ورفاه بعض الناس والجماعات يرتبطان ارتباطا وثيقا بأمن ورفاه الآخرين حاليا ومستقبلا. إنه يعني تحقيق عالم تعيش فيه البشرية في انسجام مع الطبيعة. ونهج الأمن البشري يساعد على توفير تفسير لسبب ومكان الحاجة إلى مزيد من التضامن بطريقة تتجاوز الاعتبارات السياسية والانقسامات. غير أن التضامن لا يعني تغليب الأولويات الجماعية على الأولويات الفردية. بل يعني الالتزام بالعمل معا للتغلب على تحديات الحاضر والمستقبل من خلال الاعتراف بترابطنا، سواء بين المجتمعات وبين الأجيال وداخلها أو بين الناس والكوكب، ومن خلال السعي إلى تحسين الأحوال معا، بدلا من أن يعمل كل بمفرده.

خامسا – التحديات الناشئة والمستقبلية: نظرة استشرافية من منظور الأمن البشري

45 – تضمنت "خطتنا المشتركة" دعوة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تضافرا وجرأة بشأن التحديات الحرجة والمترابطة من تغير المناخ إلى التحول الرقمي والجوائح والفقر وعدم المساواة والنزاعات والعنف. وبينت مجموعة من الموجزات السياساتية الإجراءات المقترحة في كل مجال من هذه المجالات لدعم الدول الأعضاء في الاتفاق على إجراءات طموحة وحاسمة يتخذها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويمكن أن يكون نهج الأمن البشري ومبادئه إطارا شاملا لكل هذه التحديات وغيرها من التحديات ذات الأولوية. ويمكن أن يحقق النهجُ ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تقييم التهديدات المتعددة وآثارها المشتركة على بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم، وزيادة الاستراتيجيات والموارد التي لا تترك أحدا خلف الركب؛

(ب) تحديد المواطن التي يغفُل عنها فهمُنا للأزمات المترابطة اليوم وما يرتبط بها من استجابات سياساتية وبرنامجية، ووضع استراتيجيات متكاملة لمختلف القطاعات والمؤسسات الحيوية؛

(ج) اتباع نهج متعدد المستويات لربط المستوى المحلي بالمستويات الوطني والإقليمي والعالمي والاستفادة بفعالية من الشبكات الأفقية والرأسية الواسعة والمعارف والموارد المتاحة؛

(د) المزاوجة بين المخاطر الوشيكة والمنظورات الأطول أجلا، مما يتيح نتائج أفضل للناس وفاعليتهم وقدرتهم على الصمود؛

(هـ) تشجيع وجود رؤية تضامنية وعمل تضامني بين الناس والحكومات، وبين الناس والكوكب، مما يؤدي إلى عالم تعيش فيه البشرية في انسجام مع الطبيعة.

تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث

46 – تتطلب معالجة أزمة الكوكب الثلاثية تغييرا بنيويا غير مسبوق وتعاونا عالميا، بما في ذلك إدخال تخفيضات طموحة في الانبعاثات ووضع استراتيجيات طموحة للتكيف. وتحقيقا لهذه الغاية، يوفر ميثاق التضامن من أجل المناخ والخطة التعجيلية إطارا لتسريع الوفاء بالالتزامات المتفق عليها سابقا لحماية كوكبنا، إلى جانب التوزيع العادل للمسؤولية إزاء البلدان الأكثر تسببا في الانبعاثات والبلدان الأكثر ثراء. والوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030، وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وخطة عام 2030، كل ذلك سيعزز أيضا التنمية المستدامة والمنخفضة الكربون والقادرة على الصمود في ظل مناخ متغير.

47 – ويتطلب إحراز تقدم ملموس بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث والكوارث الطبيعية تحولات حاسمة على المستوى المحلي، يكملها التزام سياسي وإجراءات على المستويات الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. فنهج الأمن البشري يضع المخاطر والضعف والقدرة على الصمود في إطار شامل واحد للمساعدة في تحديد العوامل المتضافرة التي ترهق المؤسسات وتسبب ضغوطا لا مبرر لها على الناس، ولا سيما أولئك الأكثر ضعفا. ويوفر ذلك رؤى قائمة على الأدلة للتخطيط الوطني والتعاون الإقليمي بشأن المبادرات الاستباقية الشديدة التأثير التي تعطي الأولوية لرفاه الناس وكرامتهم. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجيات التكيف المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص الضعفاء والمجتمعات الهشة، والحفظ الفعال للتنوع البيولوجي، والحد من التلوث، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث من خلال إدارة

المخاطر بشكل مناسب. ويؤدي نهج الأمن البشري إلى إسهام الخبرات والقدرات المحلية في إدارة المخاطر ومنع الكوارث، ويركز الاهتمام على زيادة الاستثمار في الحد من المخاطر، ويؤكد أهمية الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

التكنولوجيا الرقمية

48 - تُحدِث الرقمنة والذكاء الاصطناعي حاليا تحولا في طرق الحوكمة وفي المجتمع والتجارة والثقافة وحياتنا الشخصية. فهما ينطويان على إمكانات غير مسبوقة لانتشال الناس من براثن الفقر، والتنبؤ بالأزمات ومعالجتها، وإحداث ثورة في الطب والصناعة، وتحفيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع المناخ، وتحسين عملية صنع القرار من خلال الرؤى القائمة على البيانات. ومع ذلك، يمكن أن يؤديا أيضا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والانقسامات، واستحداث مخاطر جديدة، ونشر المعلومات المضللة والمغلوطة، وتوليد عدم الثقة والمظالم الاجتماعية. ويطمس الذكاء الاصطناعي حاليا الخطوط الفاصلة بين الإنسان والآلة، مما يستلزم اتّباع نهج قائم على الأخلاق لتحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية. وفي هذا السياق، شُكل مجلس استشاري رفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين معني بالذكاء الاصطناعي لكي يوجه عملية وضع اتفاق رقمي عالمي ويعزز التعاون الدولي بشأن الحوكمة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع.

49 - وسيحقق منظور الأمن البشري فائدة كبيرة لوضع إطار حاكم للتحول الرقمي. فمن خلال جعله الإنسان محور الاهتمام، سيمكن هذا المنظور أصحاب المصلحة المتنوعين من تحديد المصالح المشتركة، والحد من المخاطر الحرجة على جميع المستويات، وتعزيز الفرص المتاحة لتحسين الرفاه وحماية حقوق الإنسان وتعميق الثقة وتوسيع القدرات، لا سيما في سياق التغير الذي تحدثه التكنولوجيا حاليا في مشهد التعليم والعمل. وعند تحديد الضمانات والأنظمة المتعلقة بمعايير أمن البيانات القابلة للتطبيق البيني، فضلا عن آليات الرقابة العالمية والإقليمية والوطنية، يمكن للنهج الوقائي الذي يركز على الناس أن يوجه التحول الرقمي بشكل أفضل. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى تعزيز الاستثمارات في تكنولوجيات الجيل التالي لتحسين نوعية الحياة وتشجيع الاستدامة وتعزيز أمن الناس ورفاههم.

الجوائح والصحة

50 - كشفت جائحة كوفيد-19 عن إخفاقنا في الاستثمار بشكل كاف في حماية مكاسب التنمية والتأهب للمخاطر العالمية السريعة الحركة والقابلة للانتقال. ومع أن حالة الطوارئ قد انتهت، لا يزال التعافي البطيء وغير المتكافئ وغير المكتمل يوسع أوجه عدم المساواة ويعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع حتمية حدوث جوائح في المستقبل، وتزايد احتمال حدوثها في سياق ارتفاع درجة حرارة الكوكب، يتحتم علينا أن نعزز التأهب على جميع المستويات وأن ننشئ آليات مثل منصة الطوارئ لتنسيق الاستجابة من جانب مختلف الحكومات والمؤسسات الصحية الوطنية والمحلية.

51 - ومع تكيف منظمة الصحة العالمية والنظم الصحية الوطنية مع الدروس المستفادة من الجائحة، يمكن أن يساعد منظور الأمن البشري في تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتجميع الموارد والتكنولوجيات اللازمة لتقليل الآثار غير المباشرة على الاقتصاد والمجتمع ككل إلى أدنى حد وحفز القيام بتدابير مضادة مثل استحداث اللقاحات وأدوات التشخيص والمواد العلاجية. ويمكن أن يسلط المنظور الضوء على المجالات التي قد تكون فيها قدرات الحكومة محمَّلة فوق طاقتها وأن يعزز الشراكات الوطنية والعالمية

التي تتجاوز الخطوط الفاصلة بين الثقافات والأجيال من أجل بناء الثقة. ويركز هذا الإطار الاستشرافي الاهتمام أيضا على أهمية القدرة على الصمود من خلال نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والإنصاف في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك تعزيز التغطية الصحية الشاملة، فضلا عن الابتكار من خلال زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية التي تعزز جودة الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها للجميع.

الفقر والجوع وعدم المساواة

52 - أوقفت الكوارثُ المناخية المستحكمة، والحروب والنزاعات، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، والتعافي غير المطرد من الجائحة، تحقيقَ تقدم متواصل في الحد من الفقر، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لأول مرة في جيل واحد[6]. وقد ترافق ذلك مع أزمة الغذاء والمياه المتزايدة ومع أكبر ارتفاع في تفاوت الثروة والدخل بين البلدان وداخلها منذ ثلاثة عقود[7]. وفي هذا السياق، تواجه اقتصادات نامية عديدة، تفاقمت أحوالها بسبب تزايد أعباء الديون السيادية والأوضاع المالية الدولية التي يتزايد تضييقها حاليا، وضعا لا يمكن تحمله، وغالبا ما تكون غير قادرة على الاستثمار في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة. وسيظل القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر تأثرا بأزمة الكوكب الثلاثية، مع حدوث تأثيرات ضارة بالفئات الأكثر ضعفا. ويجب أن تستمر الجهود لاستباق هذه المخاطر وعواقبها.

53 - ويجب أن يكون إصلاح الهيكل المالي الدولي حجر زاوية في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة ليصبح هيكلا يفي بشكل أفضل بالوعد التحوّلي لأهداف التنمية المستدامة ويُستخدم بإنصاف فيما يتعلق بالبلدان التي تسير على مسار إنمائي محفوف بأزمات غير مسبوقة وبإمكانية وصول غير منصفة إلى التكنولوجيات والموارد. وللتوصل إلى تدخلات فعالة وتحقيق نتائج دائمة، سيتواصل من خلال نهج الأمن البشري دعم الاستراتيجيات الشاملة للقضاء على الفقر التي تحشد ما يلزم من التمويل والعلم والتكنولوجيا والبيانات والحماية الاجتماعية والإنصاف بين الجنسين ونظم الإنذار المبكر لتشجيع السياسات التي تحقق ثلاثة مكاسب: تحسين سبل العيش اليوم، والحد من التعرض لمخاطر متنوعة غدا، والتخفيف من حدة الأخطار في المستقبل.

النزاع والعنف والنزوح

54 - كما ورد في الموجز السياساتي بشأن خطة جديدة للسلام (A/77/CRP.1/Add.8)، يشهد العالم تصاعدا في النزاعات المسلحة في بيئة نزاعات متزايدة التعقيد ووسط أزمة نزوح قسري مذهلة. وهناك انتشار للجماعات المسلحة والإرهابية غير التابعة للدول التي بوسعها الحصول على أسلحة متطورة والتجنيد المستمر للأشخاص عن طريق الإنترنت. ومع ذلك، لا يقتصر العنف على مناطق النزاع. فالجريمة تقتل اليوم عددا أكبر بكثير من الناس مقارنة بما تقتله النزاعات[8]، حيث تكتوي نسب كبيرة من سكان العالم بنيران الجريمة المنظمة وعنف العصابات والعنف الجنساني.

(6) *The Sustainable Development Goals Report 2023: Towards a Rescue Plan for People and Planet*, special edition (United Nations publication, 2023).

(7) المرجع نفسه.

(8) الأمم المتحدة، الصفحة المخصصة للذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

55 - وتعميم منظور الأمن البشري في جهود بناء السلام يسهم في ضمان الاستثمار في جهود التوقي. ومن خلال تركيز نهج الأمن البشري على كرامة الإنسان مع وضعه الطيف الكامل لحقوق الإنسان في صميمه، يدعم النهجُ الجهودَ الرامية إلى تحسين استشراف المستقبل على الصعيد الدولي، والعمل على وضع إطار تحليلي متكامل بشأن كيفية تفاعل التكنولوجيا مع العوامل الأخرى المحركة للنزاعات، وتعزيز القدرات على العمل بسلاسة أكبر عند تقاطع قضايا مثل تغير المناخ النزوح والنزاعات. وعلاوة على ذلك، يساعد نهج الأمن البشري على ربط التحليل الاستراتيجي بالتقييمات الخاصة بالسياق في البؤر الساخنة المحتملة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للدوافع الأساسية التي تشعل النزاع أو تديمه، فضلا عن المساهمة في أشكال متنوعة من العنف، من العنف بين الأشخاص ضد النساء والأطفال إلى العنف بدوافع عرقية والنزاع المسلح.

سادسا - نحو تعددية أطراف متجددة من أجل مستقبل مزدهر وسلمي ومستدام

56 - في ضوء التحولات الكبرى الجارية، يكتسي وجود نظام قوي متعدد الأطراف أهمية أساسية لمستقبل مزدهر وسلمي ومستدام. وكما هو مبين في هذا التقرير، وللتصدي للتحديات المترابطة، والتقليل إلى أدنى حد من المعاناة الإنسانية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، تلزم استجابة مترابطة بنفس القدر من خلال تعددية أطراف متجددة ومترابطة وشاملة للجميع تضع الإنسان والتوقي في محور الاهتمام. ويجب أن تكون الأسس التي ترتكز عليها تعددية الأطراف المتجددة هذه، التي تكون الأمم المتحدة في مركز الجهود المبذولة في إطارها، هي الشواغل المشتركة، وحسن النية، والتوزيع العادل للمسؤوليات والأعباء، والتعبير الدقيق عن العالم كما هو. ويجب أن تستمد هذه التعددية شرعيتها من كونها شاملة للجميع وتمثيلية، وأن تشرك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والرخاء والكرامة للجميع. ويجب أن تتمحور حول الإنسان والكوكب، مما يعزز قدرتنا على التنبؤ بالتغيير والاستجابة له، وتسخير قوة التحول الرقمي للابتكار على نطاق واسع في مختلف القطاعات وتسريع التعاون من أجل التوصل إلى حلول عملية للوفاء بالالتزامات الحالية ومنع ظهور أزمات في المستقبل.

الحوكمة العالمية

57 - لا بد من تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها لكي تكون صالحة لعصر جديد. ويشمل ذلك إصلاحات في الهيكل المالي العالمي، وآليات جديدة لتوفير المعايير الناظمة للتحول الرقمي والرقابة عليه، وإصلاحات داخل المنظمة لإكسابها مزيدا من المرونة وتزويدها بقوة عاملة تتمتع بالمهارات اللازمة للغد. ويجب تعزيز العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومات المحلية والهيئات الإقليمية من أجل توظيف استثمارات أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي وحسنة التوقيت وواقعية في السلام والتنمية المستدامين على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستكون المقترحات الملموسة التي قدمتها الدول الأعضاء لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في عام 2025 والمنتديات الأخرى ذات الصلة، ذات أهمية حاسمة.

التضامن

58 - الإصلاحات وحدها لن تكون كافية. فعلينا أيضا أن نعترف بأن مستقبل البشرية ذاته يعتمد على التضامن والثقة والقدرة على العمل معا كأسرة عالمية لتحقيق الأهداف المشتركة. وحتى مع تزايد الانقسامات، يجب أن نسعى إلى أن تكون قيمنا المشتركة ومصالحنا المشتركة مرتكزات لتعاون يمكن توسيعه بمرور

الوقت. وبهذا المعنى، سيكون التضامن قابلا للتفعيل على مستويات مختلفة، وبما يشمل مجموعات متنوعة من الشركاء ومجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا، من تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى سد الفجوة الرقمية، وتسريع العمل المناخي، والتأهب للجوائح، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين على العمل المتكامل.

البيانات

59 - تحتاج تعددية الأطراف الأكثر ترابطا وشمولا إلى بيانات جيدة التوقيت وقابلة للاستخدام في سياقات متعددة، إلى جانب أطر رصد فعالة يمكن أن تساعد في تصميم وتنفيذ استجابات استباقية للآثار المتنوعة والمتعددة الجوانب للمخاطر الحالية والمستقبلية. وعلى الصعيد العالمي، يمكن لمنصة لأصحاب مصلحة متعددين أن تدعم الثقة والتضامن من خلال تقييم مشترك للمخاطر ومعايير جديدة للبيانات بشأن المخاطر التي تهدد الأمن البشري داخل الأمم المتحدة وخارجها. ويفترض أن تسهل هذه الأدوات أيضا عمل آليات تبادل البيانات داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعد القطري والإقليمي والعالمي وأن تستفيد من تلك الآليات.

سابعا - الخطوات المقبلة والتوصيات

60 - يتطلب نطاق التهديدات وحجمها اليوم نهجا يشمل المجتمع بأسره على الصعيد الوطني ونهجا يشمل الإنسانية جمعاء على الصعيد الدولي. ومع وجود شعور مشترك بالإلحاح والهدف المشترك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتطلعية من أجل عالم أكثر سلما واستدامة وازدهارا للأجيال الحالية والمقبلة.

61 - وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن لنهج الأمن البشري أن يوفر إطارا مفاهيميا وتنفيذيا مفيدا للأمم المتحدة. فمن خلال جمعه بين مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يؤدي هذا النهج إلى توحيد الأداء ويمكنه أن يساعد على تعزيز التعاون والعمل المتكامل على جميع المستويات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبتركيزه على احتياجات الناس ودعمه للحكومات، يمكنه أيضا أن يساعد في تصميم الجهود الإنمائية والإنسانية وجهود بناء السلام وتقييم فعاليتها. ومن خلال إعطائه الأولوية لاتباع نهج منطلق من القاعدة، فإنه يعمق قدرتنا على إحراز تقدم ذي مغزى بشأن الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب؛ ويوفر، من خلال إطاره الاستشرافي الموجه نحو التوقي، التوجيه للاستراتيجيات التي تبني القدرة على الصمود وتقلل إلى أدنى حد من احتمال تطور الأزمات المفاجئة أو البطيئة الظهور إلى كوارث بشرية.

62 - وكما يتبين من الاستقصاءات والمشاورات العالمية مع الدول الأعضاء، يظهر حاليا تقدير متزايد لقيمة نهج الأمن البشري وإسهامه في مواجهة التحديات الحرجة لمجتمعنا العالمي. وعلى نحو ما يتضح من مبادرات الأمن البشري الموسعة، يتسم هذا الإطار بطابع عملي ويمكنه أن يوفر أدوات إضافية في الوقت الذي تبحث فيه البلدان عن سبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات السبع المتبقية. ولذلك ينبغي توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تطبيق هذا النهج في التصدي لتحديات اليوم والغد المتعددة المستويات والمعقدة.

63 - ولذلك، يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

النهج

(أ) إعادة تأكيد أهمية وقيمة الأمن البشـــري ومبادئه، على النحو الوارد في الفهم المشـــترك المحدد في قرار الجمعية العامة 290/66، للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد والمترابطة؛

(ب) تكرار تأكيد أهمية المسؤولية الوطنية بحيث تحتفظ الحكومات بالدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية عن كفالة البقاء لمواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم؛

(ج) تأكيد أن الأمن البشري يتطلب استجابات متكاملة محورها الإنسان تعزز حماية وتمكين الناس كافة وتقوي التضامن بين الدول الأعضاء، وبين الناس، وبين الناس والكوكب؛

التطبيق

(د) تشجيع الدول الأعضاء على تطبيق نهج الأمن البشري؛

الموارد

(هـ) الاعتراف بالمســـاهمات الفريدة التي يقدمها صـــندوق الأمم المتحدة الاســـتئماني للأمن البشري ودعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم المالي لمبادرات الأمن البشري والصندوق الاستئماني.